الحذف بين السياق والصناعة النحوية في الدر المصون للسمين الحلبي

أحمد سعيد عبد الخالق
باحث ماجستير
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس
ahmedsaid433@gmail.com

مقدمة

تعد ظاهرة الحذف إحدى الظواهر المهمة والواسعة في اللغة العربية، فهي ذات طبيعة تجمع بين جانب التركيب وضوابطه التي أقرَّها النحاة، وجانب الدلالة ومقاصد المتكلمين، وهو من العوارض التي يخرج بها التركيب عن أصله لعلة تركيبية أو معنوية، فيسقط أحد عناصر الكلام من التلفُّظ به، غير أنه يبقى في حكم الموجود من الجهة الدلالية، ومن جهة بعض الأحكام الصناعية.

وفي هذه الصفحات سنتوقف مع ظاهرة الحذف على مستوى الجملة القرآنية من خلال كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦ه)، في ضوء الأدلة السياقية والصناعية للحذف، في ثلاثة محاور؛ موقع الحذف من السياق اللغوي، وموقعه من السياق غير اللغوي، وموقعه من الصناعة النحوية.

المبحث الأول

السياق اللغوي والحذف

مفهومه

لغة: الباحث في المعاجم العربية يجد عددًا غير قليل من الدلالات اللغوية لمادة (سوق) المأخوذ منها لفظ السياق، منها ما جاء في مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) حيث يقول: «السين والواو والقاف أصل، وهو حدْوُ الشيء، يقال: ساق يسوق، والسِّيقة ما استيق من الدواب، ويقال: سُقتُ إلى امرأتي صداقها، وأسقتُهُ، والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره، والجمع سُوق، وإنما سُمّيَت بذلك لأن الماشي يُساق عليها».[1]

اصطلاحًا: ترتبط الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية، من حيث كونها تشير إلى تتابع العناصر اللغوية أو غير اللغوية، وإسهامها في تفسير ظواهره وكشف دلالاته، يقول الدكتور تمام حسان: «المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثَمَّ يُنظر إليه من ناحيتين، أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص)، والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات

([1]) ابن فارس: مقاييس اللغة، ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م. (٣/ ١١٧) مادة (س و ق).

علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف)».[٢]

فالسياق هو البيئة اللغوية أو غير اللغوية التي تحيط بالخطاب وتكشف معناه وتفسر ظواهره[٣]، ومن ثَمَّ فالسياق على قسمين: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي أو الخارجي، أو ما يعرف بالموقف أو المقام، وسأبدأ بالسياق اللغوي ومفهومه وموقع الحذف منه.

مفهوم السياق اللغوي: يشير السياق اللغوي إلى مجموعة العناصر اللغوية المتتابعة التي ينبني عليها الكلام، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في عرضه لهذا المفهوم: «وهو يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة أو في الجملة نفسها يُحَوِّل مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير معروفة له».[٤]

كما يُعرَف السياق اللغوي بأنه الوعاء النحوي والبلاغي الذي جاءت فيه الكلمة أو العبارة، ويُسهِم في فهم المعنى بالنظر إلى الأسلوب الذي اكتنف العبارة، وبالنظر إلى ما قبلها وما بعدها من الكلام، فالأسلوب اللغوي هو جزء من السياق العام؛ لأننا نقصد به المعنى النحوي أو الوظيفي للجملة التي قد يكون لها أكثر من معنى محتمل، وهنا يأتي الأسلوب اللغوي الذي سيق فيه النص فيرفع الاحتمال ويُحدد المعنى المُراد، مع الاستعانة بباقي القرائن السياقية.[٥]

ويتكون السياق اللغوي من عدة مستويات هي المستوى الصوتي؛ أي العناصر الصوتية ووظائفها المكونة للنظام اللغوي[٦]، والنظام الصرفي الذي يتمثل في بنية الكلمة ووزنها ونوعها، وما فيها من سوابق ولواحق وحشو، وأثرها في الدلالة[٧]، والمستوى النحوي التركيبي، ويتمثل في العلاقات بين الألفاظ المركبة

---

[٢] تمام حسان، قرينة السياق (بحث قدم في الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م (ص: ٣٧٥).

[٣] انظر: محمد يوسف حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩١م (ص: ٣١).

[٤] محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م (ص: ١١٦).

[٥] انظر: ياسر أحمد الشّمّالي، السياق اللغوي وأثره في فقه الحديث النبوي، مجلة دراسات العلوم الشرعية والقانون، الأردن ٢٠١١م، العدد(١) (ص: ٢٨).

[٦] انظر: زهران البدراوي، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م (ص: ١٩٩).

[٧] انظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م (ص: ١٨٣).

في صورة جملة أو جمل، وكيفية بناء هذه الجمل، وضوابط هذا البناء من تقديم وتأخير وذكر وحذف[٨]، والمستوى الدلالي، ويتكشف باجتماع المستويات الثلاثة السابقة، حيث يستحيل «استخراج الدلالات من تحليل مستوى بعينه»[٩]، وهو أسمى المستويات؛ لأن الغاية من اللغة ودراستها هي الوقوف على دلالاتها بما يحقق التفاهم والتواصل[١٠]، وفي هذا المستوى يندرج المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي القائم على وظائف الصوتيات والصرف والنحو.[١١]

السياق اللغوي والحذف

من الظواهر النحوية التي بدا فيها اهتمام النحويين بالسياق اللغوي العام بوصفه وسيلة لفهمها ودليلًا من أدلتها ظاهرة الحذف، ولقد كان حذف الجملة أوضح مستويات الحذف التي تجلى فيها الاهتمام بالسياق؛ ذلك لأن الحاجة إلى قرينة السياق في تأويل الجمل المحذوفة كانت أقوى من الحاجة إليها في تأويل المفردات؛ لأن الجُمل هي الوحدات الإسنادية الدلالية التي تتكون منها الدلالة العامة للسياق كان تفسير إسقاط إحداها من الكلام في حاجة إلى النظر في باقي الوحدات الملفوظ بها.

والسياق جزء مما أسماه النحويون أدلة الحذف أو قرائنه، فكان الأصل النحوي القائل بجواز حذف ما يعلم شاملًا عدة أدلة تؤدي إلى العلم بهذا المحذوف، من بينها الأدلة السياقية اللغوية.

والسياق اللغوي الدال على المحذوف يقتضي أن يقع في الكلام دليل مقالي ملفوظ هو جزء من تكوين ذلك السياق، قد يكون موافقًا للمحذوف لفظًا او متفقًا معه دلالة أو يكون سببًا له أو مسببًا عنه، أو يكون المحذوف جوابًا لاستفهام دل عليه أو نحو ذلك؛ ذلك لأن الحذف عملية نظامية لا اعتباطية، فهو يخضع لإرادة المتكلم ولعرف السامع[١٢]، ومن ثَمَّ كان الدليل عليه من مقال ومقام ودليل عقلي حتمًا لازمًا.

يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من

---

[٨] انظر: فوزية طويرات، السياق وتجليات تطبيقه في القرآن الكريم (أطروحة)، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٦، ٢٠١٧م (ص: ٣٠، ٣١).

[٩] سعد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية للنشر لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م (ص: ٢٦).

[١٠] انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م (ص: ٣٤١).

[١١] انظر: السياق وتجليات تطبيقه في القرآن الكريم (ص: ٣٠).

[١٢] انظر: هيثم حمّاد الثوابية، من الاحتباك إلى الاعتداد بالمبنى العدمي، منشورات الجامعة الألمانية الأردنية، د. ت، (ص: ٢٥٠).

ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[١٣]، وقريب من هذا المعنى قول الزركشي (ت٧٨٤هـ) في شرط الحذف: «أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف، إما من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يتمكن من معرفته، فيصير اللفظ مخلًّا بالفهم. ولئلَّا يصير الكلام لغزًا فيهجن في الفصاحة، وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى».[١٤]

ويقول سيبويه (ت١٨٠هـ) في إشارة إلى الدليل السياقي المقالي: «ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيت؟ فتقول: زيدًا على كلامه، فيصير هذا بمنزلة قولك: رأيت زيدًا».[١٥]

وعند تناول ظاهرة الحذف في الدر المصون نجد أن السمين الحلبي قد انطلق من السياق اللغوي في كثير من مواضع تحليله وتوجيهه وتأويله للمحذوف وحُكمِ حذفه، فلقد كانت الظواهر السياقية واضحة أشد الوضوح في هذه المواضع، واعتمد المصنف على عناصر السياق في القول بالحذف وتقدير المحذوف، كما اعتمد على هذه العناصر في الترجيح بين الآراء التي تتباين في القول بالحذف وعدمه، أو تتباين في كنه المحذوف.

وقد صرح السمين الحلبي باصطلاح السياق في تعليله وتفسيره لظاهرة الحذف بمستوياتها المختلفة، واستدلاله بالمذكور على المحذوف، ومن ذلك تناوله لقوله تعالى:}ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ{[١٦]، حيث يقول: «{ بيحيى } متعلق بـ }يُبَشِّرُكَ{، ولا بد من حذف مضاف أي: بولادة يحيى؛ لأن الذواتِ ليست متعلقةً للبشارة ولا بد في الكلامِ من [شيء][١٧] ، عادَ إليه السياقُ تقديرهُ: بولادةِ يحيى منك ومن امرأتِك، دَلَّ على ذلك قرينةُ الحالِ وسياقُ الكلام».[١٨]

لقد اعتمد المصنف على السياق في تقديره للمضاف (ولادة) حيث إن في الكلام عنصرًا تقتضي دلالته هذا التقدير، وهو الفعل (يبشر)؛ ذلك أن البشارة لا تكون بالذوات، أي لا يقال: بشره بفلانٍ –مثلًا- وإنما تكون بالأحداث، أي بشره بقدوم فلان، وعلى هذا يكون التقدير: نبشرك بولادة يحيى، ومن ثَمَّ كان في سياق الكلام -بالإضافة إلى قرينة الحال- موجِب لهذا التقدير ومفسر للمحذوف.

---

[١٣] ابن جني، الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠١٠م. (٢/ ٣٦٠).

[١٤] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م. .(3/111)

[١٥] الكتاب تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م. (٩٣/١).

[١٦] سورة آل عمران (الآية: ٣٩).

[١٧] سقط من المخطوط وأضافه محقق الكتاب، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م. .(3/154)

[١٨] الدر المصون (١٥٤/٣).

ومن تصريحه بالسياق في تقدير جملة محذوفة ما جاء في توجيه العطف بالفاء في قوله تعالى:{ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ [١٩]}، إذ يقول: «{فَإِذَا حِبَالُهُمْ}: هذه الفاءُ عاطفةٌ على جملةٍ محذوفةٍ دَلَّ عليها السياقُ، والتقدير: فَأَلْقَوْا فإذا..»[٢٠]، فقد استدل بالمذكور، وهو (ألقُوا) على المحذوف (فألقَوا) وهذا المحذوف معطوف عليه، والسياق هو الذي فسَّره وأوجبه.

ومن المواضع التي تجلّت فيها وظيفة السياق في تحليل الحذف وأهمية فكرة السياق لدى المصنف، وعلى أنه تابع سابقيه من أرباب التحليل اللغوي في هذا النَّهْج تناوله لقوله تعالى:{ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ [٢١]} حيث يقول المصنف: «{فَانفجرت}: الفاء عاطفة على محذوف لابد منه، تقديره: فضرب فانفجرت، وقال ابن عصفور[٢٢] إن هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على (انفجرت) محذوفة، وكأنه يقول: حُذِف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، وحُذِفَت الفاء الثانية لدلالة الأولى عليها، ولا حاجة تدعو إلى ذلك، بل يقال: حذفت الفاء وما عطفَتْه قبلها، وجعلها الزمخشري جواب شرط مقدر، قال: أو فإن ضربت فقد انفجرت، قال: وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ[٢٣]، وكأنه يريد تفسير المعنى لا الإعراب» .[٢٤]

في هذا التحليل اعتمد المصنف في استكشافه للحلقة غير الملفوظة على حلقة أخرى ملفوظة، إذ جعل عنصرًا ظاهرًا من عناصر السياق -وهو الفعل (اضرب) دليله على استنباط عنصر غير ظاهر يحتاج إليه البناء اللغوي- وهو الجملة الفعلية المحذوفة (ضرب).

وما نقله المصنف عن ابن عصفور معتمد أيضًا على عناصر السياق في تقدير المحذوف -وإن كان فيه من التكلف ما جعل المصنف يردُّه- حيث قدَّر ابن عصفور أن الفاء في }فانفجرت{ ليست داخلة على (انفجرت) حقيقة، بل هي داخلة على فعل محذوف يفسره ما قبله، والتقدير (فضرب)، أما الفعل (انفجرت)

---

[١٩] سورة طه (الآية: ٦٦).

[٢٠] الدر المصون (٨/٧٠).

[٢١] سورة البقرة (الآية: ٦٠).

[٢٢] هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي الإشبيلي المُكنَّى بابن عصفور، ولد بإشبيلية (سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)، أخذ العربية عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوبين، فأتقن علوم العربية إتقانًا شهد به علماء العربية والمؤرخون في ترجماتهم له، كما شهدت بذلك مؤلفاته في مختلف العلوم وأجناس الأدب، ومن كتبه في الأدب: شرح ديوان المتنبي، وشرح الأشعار الستة الجاهلية، وفي اللغة: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، ومختصر المحتسَب وغير ذلك، (وتوفي سنة ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م)، انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م (٢٢/ ١٦٥).

[٢٣] الكشاف (ص: ٧٩).

[٢٤] الدر المصون (١/٣٨٥).

فقدر له فاءً أخرى استدل بها على الفاء المذكورة.

واستند تقدير الزمخشري إلى معنى الشرط الذي يُلمح من فعل الأمر (اضرب)، أي: فإن ضربت فقد انفجرت، وهذا قريب من تفسير النحاة للجزم في جواب الطلب، إذ يجعلون العلة له أنه في معنى الشرط، فيحتاج إلى جواب[٢٥]، فعلى هذا تكون (فانفجرت) جوابًا لهذا الشرط، وتكون الفاء فصيحة[٢٦]، غير أن هذا التقدير لا موجِب له من جهة التركيب، وإن كان المعى يتحمله.

وفي قوله تعالى:} ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ[٢٧]{، يقول المصنف: «وجوابه محذوف تقديره: من كان عدوًّا لجبريل فلا وجه لعداوته، أو فلْيَمُتْ غيظًا ونحوه»[٢٨] ثم يعلل اللجوء إلى هذا التقدير بقوله: «ولا جائز أن يكون }فإنه نزله{.. لأن فعل التنزيل متحقق المُضِيّ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلًا، ولِقائلٍ أن يقول: هذا محمول على التبيين، والمعنى: فقد تبين أنه نزله، كما قالوا في قوله:} ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ

---

[٢٥] يقول ابن هشام عن الجزم في جواب الطلب: »إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به فإنه يكون مجزومًا بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسبّبًا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط«. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ (ص: ٨٠). ولا يخفى ما في الآية من علاقة سببية بين ضرب الحجر بالعصا وانفجاره بالماء.

[٢٦] () هي الفاء التي يحذف معها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف، حيث تفصح هذه الفاء عن المحذوف وتبين سببيته، يقول الألوسي: الفاء الفصيحة تفيد كون مدخولها سببًا عن المحذوف، سواء أترتب عليه أم تأخر؛ لتوقفه على أمر آخر، وقال الشيخ خالد الأزهري: وتُسمَّى الفاء العاطفة على مقدَّرٍ فصيحةً، وقال أبو البقاء الكفوي: شرط الفاء الفصيحة أن يكون المحذوف سببًا للمذكور، انظر: روح المعاني روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ. (١/ ٣٠٥)، وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م (٢/ ١٨٦).

[٢٧] () سورة البقرة (الآية: ٩٧).

[٢٨] () الدر المصون (١٧/٢).

ۆ ۆ ۈ [٢٩]{، ونحوه».[٣٠]

في هذا التوجيه يقدر جوابًا للشرط ملائمًا للسياق الدلالي العام للآية، الذي ينكر على الكفار عداوتهم لجبريل -عليه السلام- بل يجعلها بلا قيمة، فكان تقدير ما يتناسب مع تلك الدلالة نحو (فلا وجه لعداوته أو فليمت غيظًا)، وكذلك كانت الدلالة الزمنية للفعل }نزَّله{ مانعة من أن يكون جوابًا لهذا الشرط الذي يقتضي أن يكون جوابه مستقبلًا.

وفي الوجه الآخر للتأويل استند المصنف إلى السياق القرآني العام، حيث أجاز أن يكون «معنى جواب الشرط على التبيين، أي بتقدير (فقد تبين له أنه نزله على قلبك)، مستشهدًا بقوله تعالى:} ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ[٣١]{، وهو على معنى (فقد تبين أنها كذبت)».[٣٢]

وفي قوله تعالى: }ٱ ٻ ٻ [٣٣]{، ذكر المصنف أن أحد توجيهات جواب القسم أنه محذوف تقديره (لَتُبْعَثُنَّ)[٣٤]، وهو تقدير مستمد من سياق الآيات اللحقة في السورة، التي تتحدث عن قضية الخلق والبعث والحساب، وتتحدث عن المشركين المنكرين لكل هذا، فجاء القسم لدحض هذا الإنكار، وكان جواب القسم مما ينكرونه.

وفي قوله تعالى: }ٱ ٻ ٻ ٻ [٣٥]{، ذكر المصنف عدة توجيهات لجواب القسم، منها أنه محذوف، وأن النحاة اختلفوا في تقديره، «فقال الحوفي[٣٦]: «تقديرُه: لقد جاءَكم الحقُّ،

---

[٢٩] سورة يوسف (الآية: ٢٧).

[٣٠] الدر المصون (١٧/٢).

[٣١] سورة يوسف (الآية: ٢٧).

[٣٢] الدر المصون (١٧/٢).

[٣٣] سورة ق (الآية: ١)

[٣٤] انظر: الدر المصون (١٧/١٠).

[٣٥] سورة ص (الآية: ١)

[٣٦] هو: والحوفي هو أبو الحسن على بن إبراهيم بنِ سعيد بنِ يوسف الشبراوي (٣٥٨ – ٤٣٠ هـ / ٩٦٨ – ١٠٣٨م) هو إمام فاضل و عالم بالنحو والتفسير في عهد الدولة الفاطمية، ولد في قرية شبرا النخلة التابعة لمدينة بلبيس بمصر، وهو أول من درّس بالأزهر الشريف بعد إنشائه بخمسين عامًا، أخذ عن أكبر شيوخ اللغة العربية في عصره وهو الحافظ أبي بكر محمد بن على بن أحمد الإدفوي صاحب أبي جعفر النحاس صاحب الناسخ والمنسوخ وغيرها من المصنفات النافعة في القراءات والتفسير وعلوم العربية وغيرها، روى عن الحسن بن رشيق العسكري من المحدثين وهو من رواة كتاب السنن الصغير المجتبى للنسائي،

ونحوُه، وقَدَّره ابن عطية: ما الأمرُ كما يَزْعمون[٣٧]، والزمخشري: إنه لَمُعْجِزٌ[٣٨]. والشيخ: إنَّك لمن المُرْسَلين، قال: «لأنه نظيرُ }ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ.[٤٠]«[٣٩]{

وكل هذه التقديرات مستمدة من السياق العام للسورة وأغراضه، فالآيات اللاحقة تتحدث عن عناد الكافرين وجحودهم النبوة والقرآن، فكانت التقديرات (لقد جاءكم الحق، ما الأمر كما يزعمون، إنه لمعجز) مناسبة لرد هذا الجحود، وكذلك كان تقدير (إنك لمن المرسلين)، واستدل عليه أبو حيان بقياسه على جواب القسم في صدر سورة يس، والحق أن لقول أبي حيان وجاهته؛ ذلك أن في السورتين ذكر النبوة والقرآن والبعث وغيرها من أمور العقيدة، فهما تشتركان في هذا، ولذلك كان تشابههما في البدء بالقسم، وكان إجراء جواب القسم على شاكلة واحدة أولى.

ومن الاستدلال بالسياق اللغوي في تقدير العامل توجيه قوله تعالى:}پ پ پ [٤١]{، حيث يرى المصنف أنه «منصوبٌ بمحذوفٍ هو فعلُ القسم، أي: أُقْسِم به وقتَ سُراه»[٤٢]،

تخرج على يده الكثير من المصريين وكثير من طلاب العلم الأندلسين من المغاربة، ومن أصحابه إسماعيل بن خلف، أبو طاهر الصقلي المقرئ، من مصنفاته: البرهان في تفسير القرآن، البرهان في إعراب القرآن، الإرشاد لطريق خير العباد، موارد الأنبياء، انظر: الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (بدون طبعة) ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. (ص: ٣٨٨).

[٣٧] انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ..(492 /4)

[٣٨] انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م..(70 /4)

[٣٩] سورة يس (الآيات: ١، ٢ ، ٣). أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ. .(9/159)

[٤٠] الدر المصون (٩/٣٤٥).

[٤١] سورة الفجر (الآية: ٦).

[٤٢] الدر المصون (١٠/ ٧٨٠).

وهذا التقدير مستفاد من عنصر لغويّ مذكور في سياق الكلام هو واو القسم.

ومن حذف ناصب الظرف (يوم) في قوله تعالى: }ې ى ې ې د ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ [٤٣]{ حيث يرى المصنف «أنه منصوبٌ بعامل مقدَّرٍ، وذلك العامل المقدر مفعول فعل مقدر أيضًا، والتقدير: واذكروا الإعادة يوم يقول كن؛ أي: يوم يقول الله للأجساد كوني معادةً»[٤٤]، وهو تقدير معتمد على دلالة الفعل خلق المذكور في الآية، فالعامل المقدر(الإعادة) الواقع مفعولًا للفعل(اذكروا) يتضمن معنى الخلق وكيفيته التي خلق الله بها المخلوقات جميعًا أول مرة، أي قوله: كن.

لقد اتخذ المصنف من السياق اللغوي بكل مكوناته اللفظية والدلالية دليلًا من أدلة الحذف ومُفسِّرًا للمحذوف، مؤثرًا في ظاهرة الحذف ومتأثِّرًا بها، وجعله معيارًا لصحة ما يقع بين يديه من تأويلات وآراء، فما وافق طبيعة السياق ومكوناته وحاجته قبِله، وإلا فلا اعتداد به.

وهذا الدليل السياقي اللغوي التي يفسر به المحذوف له عدة صور، منها ذكر كلمة أو جملة، سابقة أو لاحقة على العنصر المحذوف، موافقة له لفظًا ومعنى أو معنى فقط، ومنها المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي لبعض عناصر السياق، والدلالات الزمنية للأفعال، والعلاقات الدلالية بين العناصر، وافتقار الدلالة إلى حلقة لغوية يجب تقديرها، وحاجة البناء إلى التخفيف من الناحية الصوتية أو الدلالية.

المبحث الثاني
السياق غير اللُّغويّ

ـــ مفهومه: يُعد السياق غير اللغوي البيئة التي يقع فيها الكلام وتؤثر في تشكيل ظواهره ودلالاته، فهو «جملة العناصر المكونة للموقف الكلاميّ، ومن هذه العناصر شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافى، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع -إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوى، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوى لمن يشارك فى الموقف الكلامى كحالة الجو إن كان لـها دخل، وكالوضع السياسى، وكمكان الكلام»[٤٥]، فالسياق غير اللغوي يشمل كل هذه العناصر التي تتصل بالمتكلم والمخاطب وما يحيط بهما من عوامل ومكونات متنوعة.

ويرى الدكتور تمام حسان أن المقصود بالسياق الخارجي أو المقام «ليس إطارًا ولا قالبًا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءًا منه كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك

---

[٤٣] سورة الأنعام (الآية: ٧٣).

[٤٤] الدر المصون (٤/ ٦٩٠).

[٤٥] انظر: محمود السعران، علم اللغة (مقدمة إلى القارئ العربى)، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م (ص: ٢٥٢).

مما له اتصال بالتكلم، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ... والغايات والمقاصد».[٤٦]

ـــ ويتكون السياق الخارجي للغة من عدة عناصر:[٤٧]

١- شخصية المتكلم والمتلقي، ومدى تفاعلهما ومشاركتهما.

٢- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالكلام.

٣- أثر الحدث اللغوي في المتكلم والمتلقي من إقناع أو إنكار أو فرح أو ألم أو نحو ذلك.

ويرتبط مفهوم السياق غير اللغوي بعدة مفاهيم أخرى لا تنفصل عنه، ومن المصطلحات التي تستعمل استعماله المقام والحال (الموضع، والمقدار، والأقدار، والمشاكلة، والمطابقة، والاقتضاء، والظرف، والسياق)، وجميعها فروع عن أصل ثابت في تفكير اللغويين العرب وإن لم يتبلور على الصعيد الاصطلاحي هو فكرة المناسبة والملاءمة.[٤٨]

وقد اعتنى النحاة بالمقام الذي تتشكل فيه العناصر اللغوية، مشيرين بذلك إلى تأثير دلالة السياق اللغوي وسياق الموقف الملابس له في العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك، وهذه الظواهر نفسها درسها علم المعاني، إذ يدرس أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، وكان السياق الخارجي حاضرًا فيها بقوة.[٤٩]

وكان الاهتمام بالسياق غير اللغوي واضحًا عند سيبويه (ت١٨٠هـ) في كثير من تحليلاته وتوجيهاته، يقول نهاد الموسى: «وكنت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه ألتمس فيه هذا العنصر من عناصر التحليل فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى (السياق) والملابسات الخارجية وعناصر المقام؛ ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبًا للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج (التوسع) أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير».[٥٠]

---

[٤٦] تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء –المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ (ص: ٢٤٦، ٢٤٨).

[٤٧] انظر: سامي عياد حنّا، معجم اللسانيات الحديثة، دار لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ (ص: ٢٨).

[٤٨] انظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨١م (ص: ٢٠٨، ٢٠٩).

[٤٩] انظر: النحو والدلالة (ص: ١١٣).

[٥٠] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م (ص: ٨٤، ٨٥).

وسيبويه يجمع في كتابه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام « كما تنبه إلى دور السياق في أمن اللبس وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات».[٥١]

لقد اهتم سيبويه بجميع عناصر السياق أو الحال -كما يسميه-[٥٢] كالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وموضوع الكلام، وأثر الكلام والحركة الجسمية المصاحبة للحدث، وغير ذلك من العناصر[٥٣]، فاللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الخارجي التي تكتنف الاستعمال اللغوي.

وقد صرح ابن هشام (ت٧٦١هـ) بوظيفة السياق الخارجي في تحقيق الفائدة في الكلام، وأطلق عليه (لسان الحال)، يقول: «إن الكلام تحصل به الفائدة، سواء أكان لفظًا أم خطًّا أم إشارة، أم ما نطق به لسان الحال»[٥٤]، فالسياق الخارجي له ما للعناصر اللغوية من أهمية في حصول الفائدة، وحصول الفائدة هو أحد شرطي الكلام عند النحاة، فالمنطوق لا يسمى كلامًا إلا به.

ـــ السياق غير اللغوي والحذف:

إذا التفتنا إلى أغراض الحذف وموقعها من السياق الخارجي للغة وجدنا أن كثيرًا من هذه الأغراض مرتبطة بعناصر غير لغوية، وقد أسهبت كتب البلاغة العربية في غرض حذف المسند والمسند إليه والمفعول به والمضاف ونحو ذلك، ومنها: العلم بالمحذوف والجهل به، وقصد الإبهام والتعظيم للمحذوف وتحقيره، والخوف منه أو عليه، وإرادة العموم وغير ذلك[٥٥]، وهذا النوع من الأغراض متصل بالسياق الخارجي للغة.

ومن النماذج التي استدل فيها المعربون بالسياق الخارجي في القول بحذف الجملة قوله تعالى:} ي ي ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ [٥٦]{، يقول ابن الأنباري: «}ولنجعلك{: الواو عاطفة على فعل مقدر، وتقديره: انظر إلى حمارك لتتيقن ما تعجبت منه حين قلت: أنَّى يحي هذه الله بعد موتها ولنجعلك آية

---

[٥١] السابق (ص: ٩٠، ٩١).

[٥٢] انظر: الكتاب (١/٢٤٤).

[٥٣] انظر: صالح هزلة، السياق غير اللغوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير ابن عطية (أطروحة)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٤م (ص: ٢٤، ٢٥).

[٥٤] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا الطبعة الأولى، ١٩٨٤م. (ص: ٣٦).

[٥٥] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م. (٢/ ٥ – ١٠).

[٥٦] سورة البقرة (الآية: ٢٥٩).

للناس»[٥٧]. فحال العجب من أمر البعث هي الحال التي كان عليها المخاطب، وغرض الكلام هو دفع هذا العجب عن طريق دليل مشاهَد، وهو موته وبعثه، ومن ثَمَّ كان المعطوف عليه مستفادًا من هذه الحال، وهي جملة (لتتيقن).

ويقول العكبري في توجيه متعلق اللام كذلك: «}ولنجعلك :}معطوف على فعل محذوف، تقديره: أريناك ذلك لتعلم قدر قدرتنا ولنجعلك، وقيل الواو زائدة، وقيل التقدير: ولنجعلك فعلنا ذلك».[٥٨]

ومن توجيهات أبي حيان للام أنها تتعلق «بفعل محذوف مقدر تقديره أي: أريناك ذلك لتعلم قدرتنا، ولنجعلك آية للناس، وقيل: بفعل محذوف مقدر تأخيره، أي: ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك، يريد إحياءه بعد الموت وحفظ ما معه»[٥٩]، وهو نفسه توجيه الزمخشري إذ يقول: « }ولنجعلك آية للناس{ فعلنا ذلك – يريد إحياءه بعد الموت وحفظ ما معه».[٦٠]

بينما توسع السّمين في عرض توجيهات متعلَّق (اللام) حيث يقول: «}ولنجعلك{ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بفعل محذوف مقدر بعده، تقديره: ولنجعلك فعلنا ذلك، والثاني: أنه معطوف على محذوف تقديره: فعلنا ذلك لتعلم قدرتنا ولنجعلك، الثالث: أن الواو زائدة واللام متعلقة بالفعل قبلها، أي: وانظر إلى حمارك لنجعلك».[٦١]

مع حاجة الصناعة النحوية والبنية اللغوية إلى عنصر محذوف في الآية الكريمة السابقة ـــ حيث تحتاج اللام في (لنجعلك) إلى ما تتعلق به وتعلل له -قدر المعربون والمفسرون جملة محذوفة انطلاقًا من المقام الذي سيقت فيه الآية، -وهو أحد مكونات السياق الخارجي للغة، فقد جاءت الآية في مقام إثبات قدرة الله في البعث بالأدلة المشاهدة بقصد تحقيق اليقين التام في نفس المخاطب، فجاءت تقدير المحذوف ما بين (لتتيقن، لتعلم) ونحوهما.

ولعل من أبرز ما يتجلى فيه ارتباط حذف الجملة بالسياق الخارجي ما يمكن تسميته بـ (الحذف القصصي) حيث يُستغنى عن ذكر بعض العناصر اللغوية من القصة استنادًا إلى السياق التاريخي والسردي الذي يفسر ذلك المحذوف، وفي هذا الحذف ما فيه من إيجاز واحتراز عن العبث الذي قد يترتب على ذكر ذلك المعلوم أصلًا، وقد اعتمد القصص القرآني الحذف الذي قد يتخطى مستوى الجملة الواحدة إلى مستوى الجمل المتعددة، وحفلت كتب التفسير بتقدير هذا المحذوف، غير أن السياق التاريخي والمنطقي والسردي ظل الجامع بين هذه التفسيرات.

---

[٥٧]() أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م. (١٧٢/١).

[٥٨]() العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت (٢١٠/١).

[٥٩]() البحر المحيط (٢/ ٢٩١).

[٦٠]() الكشاف (٣٠٧/١).

[٦١]() الدر المصون (٥٦٥/٢).

ومن ذلك الباب قوله تعالى: { ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ[٦٢] }، فالحذف في هذه الآية الكريمة وقع للجملة المؤلفة من الفاء العاطفة والفعل وفاعله (فضرب)، ذلك أن انفجار الماء واقع بفعل الضرب لا بفعل القول، وهذا ما قدره المفسرون والمعربون في النصوص السابقة، معتمدين على العنصر المنطقي في البناء القصصي، إلى جانب استدلالهم بالسياق اللغوي كما سبق بيانه في المبحث السابق. يقول الزركشي في إشارة إلى حاجة البناء القصصي إلى هذا المحذوف: «فإن الفاء إنما تدخل على شيء مسبب عن شيء، ولا مسبب إلا له سبب، فإذا وجد المسبب ولا سبب له ظاهرًا أوجب أن يقدر ضرورة، فيقدر: فضربه فانفجر».[٦٣]

يعد الفارق الزماني والمكاني وغياب إحدى حلقات الأحداث التي يقتضيها السياق القصصي دليلًا على ماهية هذا المحذوف ومفسرًا له، ومن ذلك قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام:{ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک[٦٤] }، حيث تقتضي الأحداث تقدير كلام محذوف، يقول الزركشي: « جملة: (رفع...) لا محلّ لها معطوفة على مقدّر تابع لمجرى القصّة أي: لمّا دخل يوسف مصر جلس على سريره ورفع أبويه على السرير»[٦٥]، فهذه العناصر غير الملفوظة يفرض السياق القصصي وبناء الأحداث المنطقي تقديرها؛ حتى يكتمل ذلك البناء.

وفي قوله تعالى:{ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ[٦٦] }، يجيز المصنف في أحد الأوجه: «أن يكونَ مِن حَذْفِ المعطوفِ للعِلْم أي: لله المشرقُ والمغربُ وما بينهما كقوله: { ڃ ڃ ڃ[٦٧] }، أي والبردَ»[٦٨]، فهذا التقدير قائم على قرينة علم المخاطب بالمحذوف، وهذه القرينة مرتبطة بجانب ثقافي لدى المخاطب، هو اعتقاده بأن الله يملك الكون وما يحتويه، فهذا من صميم عقيدته، كما أن في قوله تعالى: { ڃ ڃ} معطوفًا محذوفًا، أي: تقيكم الحر والبرد[٦٩]، وهو حذف مبني على علم المخاطب بوظيفة هذه السرابيل التي أنعم الله بها على خلقه، فهي تحميهم في حالي الحر والبرد.

وفي قوله تعالى:{ ئۇ ئۇ ئۇ ئې ئې ئى ئى ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج[٧٠] }، قدر

---

[٦٢] سورة البقرة (الآية: ٦٠).

[٦٣] البرهان في علوم القرآن (١٩٤/٣).

[٦٤] سورة يوسف (الآية: ١٠٠).

[٦٥] انظر: محمود بن عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ (٦٩/١٣).

[٦٦] سورة البقرة (الآية: ١١٥).

[٦٧] سورة النحل (الآية: ٨١).

[٦٨] الدرّ المصون (٨٠/٢).

[٦٩] الدر المصون (٦٩٦/٢).

[٧٠] سورة المائدة (الآية: ١٠٨).

المصنف كلامًا محذوفًا يتضمن متعلِّق (اتقوا) حيث قال: «لم يذكرْ متعلِّق التقوى إمَّا للعلمِ به أي: واتقوا اللَّهَ في شهادتِكم وفي الموصِين عليهم بأن لا تَخْتَلِسوا لهم شيئًا؛ لأن القصةَ كانت بهذا السببِ، وإمَّا قصدًا لإيقاعِ التقوى، فيتناولُ كلَّ ما يُتَّقى منه»[٧١]. فكلا التقديرين يعتمدان على قرينة غير لغوية، فالتقدير الأول: يستند إلى سبب نزول الآية وقصتها، وهو تقدير كلام طويل يبين مناط الأمر بالتقوى وفي أي شيء تكون التقوى، وأما التقدير الثاني: لحذف المتعلِّق فيرجع إلى قصد العموم؛ ليشمل الأمر بالتقوى كل ما يُتَّقى منه.

ومن استدلال المصنف بالقرينة العقلية توجيهه لتعلق الظرف (معهم) في قوله تعالى: }ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ[٧٢]{،حيث يقول في أحد توجيهَيه إنه «يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الكتاب، وتكونُ حالًا مقدرةً أي: وأنزلَ مقدِّرًا مصاحبتَه إياهم»[٧٣]، حيث إن الدلالة تأبى -من الناحية العقلية- أن يتعلق هذا الظرف بالفعل (أنزل)؛ لأنه يقتضي الحكم على النبيين بأنهم أُنزلوا كما أنزلت الكتب، ولهذا كان تقدير حالٍ يتعلق بها الظرف، وهي لفظ (مقدّرًا)؛ أي أن الله قدَّرَ وقضى بإرسال الأنبياء تصحبهم الكتب. فهذه القرينة العقلية هي التي ألجأت إلى هذا التأويل حتى تستقيم الدلالة على مقتضى العقل.

ومن حذف جواب القسم ما ذكره السمين في قوله تعالى: }ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ[٧٤]{، حيث يقول: «وجوابُ القسمِ محذوفٌ تقديرُه: لتُبْعَثُنَّ، دلَّ عليه قولُه: }ﮒ ﮓ[٧٥]{، وقيل: الجوابُ أَيَحْسَبُ، وقيل: هو (بلى قادِرين) ويُرْوَى عن الحسن البصري، وقيل: المعنى على نَفْيِ القسم، والمعنى: إني لا أُقْسِم على شيء، ولكن أسألُك: أيحسَبُ الإنسانُ، وهذه الأقوالُ شاذَّةٌ مُنْكَرةٌ لا تَصِحُّ عن قائليها لخروجِها عن لسانِ العرب، وإنما ذكرْتُها للتنبيهِ على ضَعْفها كعادتي».[٧٦]

إن حالة المنكرين لليعث التي عبّر عنها القرآن في هذا الاستفهام الإنكاري(أيحسب الإنسان أن يترك سدى) استلزمت أن يكون القسم على فساد معتقد المنكرين، وإثبات ما هو ضده، وهو البعث، لذلك كان تقدير جملة جواب القسم (لتبعثن) أوجهَ التقديرات، وأنسبها للمعنى والصناعة.

ولمَّا كان الدرّ المَصون يتناول مستويات التحليل الصرفية والنحوية والدلالية، ظهر عنده بوضوح أثر السياق غير اللغوي في هذه المستويات عند وقوع الحذف في الكلام، وكانت قرينة السياق غير اللغوي بكل صورها، كحال المتكلم والمخاطب وشهرة المحذوف أو العلم به، والقرينة العقلية أو الثقافية أو الاجتماعية، من أقوى القرائن التي استند عليها المصنف وأكثرها ظهورًا عند تناوله لمواضع الحذف، سواء أكان حذف حرف أم كلمة أم تركيب.

---

[٧١] الدر المصون (٤/٤٨٣).

[٧٢] سورة البقرة (الآية: ٢١٣).

[٧٣] الدر المصون (٢/٣٧٤).

[٧٤] سورة القيامة (الآية: ١).

[٧٥] سورة القيامة (الآية: ٣).

[٧٦] الدر المصون (١٠/٣٦٤).

المبحث الثالث

الحذف والصناعة النحوية

ـ مفهوم الصناعة النحوية وأدلتها: يُعرَّف الشق الأول من هذا المصطلح -وهو لفظ الصناعة- في سياق العلوم بأنه «العلم الحاصل بالتمرن، أي قواعد مقررة وأدلة محررة»[٧٧]، فبهذه القواعد والأدلة تنضبط العلوم وتستقيم حدودها، وقد عرفها الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنها «العلم المتعلق بكيفية العمل»[٧٨]، أي أنها الضوابط التي يمكن من خلالها التعاطي مع العلوم وتطبيقها تطبيقًا صحيحًا. أو هي القوانين الكلية أو المعايير التي من دونها تصبح المعرفة ناقصة.[٧٩]

وفي ضوء هذا التصور للصناعة وُصف النحو بأنه صناعة علمية ينظر بها أصحابها في طرائق تأليف العرب لكلامهم على ما يقتضيه الاستعمال.[٨٠]

وقد حدد ابن الأنباري (٣٢٨هـ) أدلة ثلاثة للنحو عرفت بأصول النحو، هي: السماع أو النقل، والقياس، واستصحاب الحال[٨١]، بينما جعلها ابن جني (ت٣٩٢هـ) السماع والإجماع والقياس[٨٢]، وزاد

---

[٧٧] ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م (٢١٨/١).

[٧٨] الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

(ص: ١٣٤).

[٧٩] وقال ابن سينا: كل صناعة بنيت على فطرة أو تجربة، من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية، هي معايير له، كانت ناقصة، انظر: ابن سينا، الهداية في المنطق، تحقيق: محمد أحمد عبد الحليم، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٤/٣).

[٨٠] انظر: ابن الفرخان، المستوفى في النحو، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ (١/ ٧٥).

[٨١] انظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م (ص: ٤٥).

[٨٢] انظر: الخصائص (١/ ٤١ ـ ١٤٠)، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م. (ص: ٢٦).

السيوطي (ت٩١١هـ) على هذه الأدلة جميعًا الإجماع.[٨٣]

ـ الصناعة والمعنى:

الأصل في الصناعة النحوية موافقتها المعنى، فهناك ارتباط قوي بينهما في العلامات الإعرابية والأساليب الكلامية والأدوات النحوية والقرائن والسياقات[٨٤]، يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ): «فأما الإعراب ففيه تُميَّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غيرَ معرب، أو ضرب عمر زيد غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قيل: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أو ما أحسن زيد، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»[٨٥]، فالعلامة الإعرابية التي هي مناط الصناعة النحوية هي التي يستدل بها على دلالات الكلام ومقاصد المتكلمين في كثير من الأساليب والمواضع، كما في هذه الأمثلة، حيث تفرق العلامة بين التعجب والاستفهام والنفي، وهذا مرتبط باصطلاح معاني النحو الذي يربط بين الدلالة والموقع الإعرابي لدى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) إذ يقول:«اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معانٍ؛ الفاعلية والمفعولية والإضافة.. وما خرج من هذه الأقسام فمحمول عليها وليس بأصل».[٨٦]

وقد ارتبط حديث الصناعة والمعنى بقضية الحذف والتقدير أيَّما ارتباط، ولا أدل على ذلك من أن النحاة جعلوا أدلة الحذف على قسمين: صناعية، وغير صناعية. فمدار الأدلة غير الصناعية على السياق اللغوي وغير اللغوي، أما الحذف المتعلق بالدليل الصناعي فهو «ما يلزم النحوي النظر فيه».[٨٧]

ووقع التجاذب بين الصناعة والمعنى في باب الحذف في كثير مما جاء عن النحاة، يقول الزركشي (ت٧٩٤هـ): «قد توجب صناعة النحو التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كما في قولنا: (لا إله إلا الله) فإن الخبر محذوف، وقدره النحاة بـ (موجود) أو (لنا)»[٨٨]. وهذا التقدير تقتضيه الصناعة، حيث لابد من وجود خبر يتم به التركيب، غير أن الزركشي أورد إنكار فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) الذي يرى أن «هذا كلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقديرهم فاسد؛ لأن نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة، فإنها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلًا على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها

---

[٨٣] انظر: الاقتراح (ص: ٢٦).

[٨٤] انظر: محمد عامر معين، الدلالة ونظرية النحو العربي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٧م (ص: ٧).

[٨٥] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م (ص: ١٤٣).

[٨٦] عبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م (ص: ٣٦).

[٨٧] مغني اللبيب (٨٥٣/١).

[٨٨] البرهان في علوم القرآن (١١٥/٣).

مع قيد آخر» .[٨٩]

وهذا التناول لم يلتفت إلى مقتضيات الصنعة النحوية وقوانينها، من حاجة اسم (لا) إلى خبر، وجعل المعنى مغنيًا ـــ وهو قصد الإطلاق ـــ مغنيًا عن تقدير الخبر، غير أن الزركشي يرد قول الرازي من جهتي المعنى والصناعة إذ يقول: «ولا معنى لهذا الإنكار؛ فإن تقدير (في الوجود) يستلزم نفي كل إله غير الله قطعًا، فإن العدم لا كلام فيه، فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة، ثم لا بد من تقدير خبر لاستحالة مبتدإ بلا خبر، ظاهرًا أو مقدرًا»[٩٠]، ويقرر الزركشي ضابطًا عامًّا مهمًّا في قضية الصناعة والمعنى بقوله:«وإنما يَقدُر النحوي القواعد حقَّها وإن كان المعنى مفهومًا، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا، لا من حيث المعنى، ولهم تقديران: إعرابي ـــ وهو الذي خفي على المعترض ـــ ومعنويّ وهو الذي أُلزِمَه وهو غير لازم».[٩١]

فالفصل بين حاجة الصناعة إلى تقدير المحذوف وحاجة المعنى إليه، قد يكون ضربًا من التعسف؛ ذلك أنه لا يُتَصَوّر اكتمال صورة المعنى في ذهن المتلقي من دون اكتمال عناصر التركيب لفظًا أو تقديرًا، وهذا الاكتمال التركيبي يُناط بالصناعة النحوية التي يجب أن تسير وَفق ضوابط وقواعد وتصورات ثابتة منضبطة، وأن تكون لها آليات محددة، في مقدمتها الحذف والتقدير، ومن ثَمَّ اقترنت الصناعة النحوية والمعنى في جُلّ حديث النحاة عن الحذف، وإن كان المعنى متضحًا دون اللجوء إلى هذا العنصر المحذوف، ومن ذلك مثلًا أنهم اشترطوا في حذف الفضلة ألا يكون فيه إخلال بالمعنى أو اللفظ، كما في حذف العائد المنصوب ونحوه[٩٢]، واشترط ابن مالك في حذف الجار -أو نزع الخافض- أمن اللبس.[٩٣]

وفي الدر المصون يُعدُّ التفريق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب أحد سمات منهج المصنف، ولا سيما في سياق الحذف، فإذا لم تقبل الصناعة النحوية أحد التقديرات نبَّه المصنف على أن هذا التقدير إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، كما في قوله تعالى: }ي ي ٻ ٻ ٻ ٻ[٩٤]{، حيث رد قول أبي البقاء بأن اسم الجلالة مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: (أم الله أعلم)[٩٥]، فهذا التقدير -وإن كان جائزًا من ناحية المعنى-

---

[٨٩] فخر الدين الرازي، التفسير الكبير= مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ (٨٢/٢٨).

[٩٠] البرهان في علوم القرآن (١١٥/٣).

[٩١] البرهان في علوم القرآن (١١٥/٣).

[٩٢] انظر: السابق (١١٣/٣).

[٩٣] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م (٢/ ٦٣٢).

[٩٤] سورة البقرة (الآية: ١٤٠).

[٩٥] انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٣/١).

تأباه الصناعة؛ «لأنَّه إذا قَدَّر له خبرًا صناعيًّا صار جملةً، وأم المتصلةُ لا تَعْطِفُ الجملةَ بل المفردَ وما في معناه»[٩٦]، فقد منعت الصناعة النحوية أن يكون بعد أم المتصلة جملة، ومن ثَمَّ لا يجوز أن يكون اسم الجلالة مبتدأ ليقدر له خبر، وإن كان المعنى يقبل هذا التقدير.

ومن هذا الباب على مستوى حذف الجملة رد المصنف تقدير أبي البقاء لجواب (لو) في قوله تعالى: }ٱ ب ب ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ[٩٧]{، إذ رأى أبو البقاء أنه محذوف تقديره (أفكانوا يتبعونهم)[٩٨]؛ لأن همزة الاستفهام لا تقع في جواب (لو)، ويعقب على ذلك بأنه تفسير معنى، والتقدير عنده (لاتبعوهم).[٩٩]

وفي قوله تعالى: }و ۋ ۋ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا[١٠٠]{، فسَّر الزمخشري المعنى بأنه: «ولا يكسبنكم بغضُ قوم لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ ولا يَحْملنكم عليه»[١٠١]، وهو ما رده المصنف متفقًا مع شيخه أبي حيان[١٠٢]، من حيث إنه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ «لأنه يمتنع أن يكونَ مدلولُ (جرم) حمل وكَسَب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنعُ أن يكونَ }أن تعتدوا{ في محلِّ مفعول به، ومحلِّ مفعولٍ على إسقاط حرف الجر»[١٠٣]. فـ(يجرم) لا يمكن أن يكون بمعى (أكسب و حملَ) معًا؛ لأنه على المعنى الأول يقتضي نصب المصدر المؤول (أن تعتدوا) على المفعولية، وعلى المعنى الثاني يقتضي جره بحرف جر، إذ يقال: حمله على كذا، ومن ثَمَّ لم يصح تقدير الزمخشري، وعقب عليه المصنف بقوله: «وهذا الذي قال لا يُتَصَوَّر أن يتوهَّمه مَنْ له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنَبِّه[١٠٤]عليه».[١٠٥]

ومن تقدير جملة محذوفة تفسيرًا للمعنى تناول المصنف لقوله تعالى: {پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ[١٠٦]}حيث يرى أن «بين هذا الجواب وشرطه جملة محذوفة، تقديره: فإما ترين من البشر أحدًا فسألك فقولي، وبهذا المقدر نخلص من إشكال، وهو: أن قولها{ٹ ٹ ٹ ٹ }كلام، فيكون ذلك تناقضًا؛ لأنها

---

[٩٦]الدر المصون (١٤٨/٢).

[٩٧]سورة البقرة (الآية: ١٧٠).

[٩٨]انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٤١/١).

[٩٩]انظر: الدر المصون (٢٢٨/٢).

[١٠٠] سورة المائدة (الآية: ٢).

[١٠١]الكشاف (١٦٥/٤).

[١٠٢]انظر: البحر المحيط (١٦٨/٤).

[١٠٣] الدر المصون (١٩٤/٤).

[١٠٤](ينبِّه) كذا بالكسر، يتحدث عن شيخه أبي حيان الذي لا يرى حاجة له إلى التنبيه على وهم الزمخشري في هذا التقدير؛ فالمسألة جلية ومعروفة.

[١٠٥] الدر المصون (١٩٤/٤).

[١٠٦] سورة مريم (الآية: ٢٦).

كلَّمت إنسيًّا بهذا الكلام. وجوابه ما تقدم، وقيل: المراد بقوله: }فقولي{ إلى آخره، أنه بالإشارة، وليس بشيء، بل المعنى: فلن أكلم اليوم إنسيًّا بعد هذا الكلام».[١٠٧]

في هذا التحليل يشير السمين إلى وقوع إشكال في المعنى إذا لم يكن هناك تقدير لمحذوف، وحاصل هذا الإشكال أن هناك تناقضًا بين نذر مريم الصوم عن الكلام ونطقها لعبارة (إپ پ پ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ } فلو نطقت هذه الجملة لبطل إيفاؤها بالنذر؛ لأن هذه الجملة كلام تكلمت به، في حين أنها نذرت ألا تكلم إنسيًّا، ويأتي تقدير المحذوف ليُنهِيَ هذا الإشكال، فالمحذوف جملة (فسألك الكلام) يؤدي إلى اتساق المعنى، حيث إن النذر يبدأ زمانه بعد قولها هذا[١٠٨]، أي: بعد إخبارها السائلين بأنها ستبدأ الصوم عن الكلام. وهذا التقدير لا تقتضيه الصناعة، إذ إن التركيب مكتمل الأركان، فالشرط وجوابه مذكوران، وإنما احتاج المعنى إلى هذا التقدير.

ومن حاجة الصناعة إلى تقدير جملة محذوفة ما ورد في تناول المصنف لقوله تعالى: }ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې{ [١٠٩] يقول المصنف: «هذا شرطٌ حُذِفَ جوابُه للدلالة عليه، تقديره: إنْ كنتم صادِقين فافعلوا، ومتعلِّقُ الصدقِ محذوفٌ، والظاهرُ تقديرُه هكذا: إنْ كنتم صادِقين فافعلوا».[١١٠]

إن عدم اكتمال أركان الشرط الثلاثة أوجب تقدير الركن المحذوف، وهو جملة جواب الشرط. ومن المعلوم أن هذه المسألة موضع خلاف بين النحاة: حيث يرى جمهور البصريون أنه الجواب محذوف دل عليه المتقدم، وليس المتقدم نفسه جوابًا لسببين: الأول: أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها شيء من مدخوليها، والسبب الثاني: عدم دخول الفاء في نحو قولهم: (أنت ظالم إن فعلت)، فلو كان المتقدم جوابًا لدخلته الفاء لكونه جملة اسمية، بينما يرى الكوفيون والمبرد وأبو زيد أن الجواب هو المتقدم، وليس في الكلام حذف، وإنما لم تدخل الفاء في الجملة الاسمية لأنها لا تناسب صدر الكلام؛ ولأنها إنما يؤتى بها خلفًا عن العمل، وليس في التقديم عمل.[١١١]

ولم يرد الكوفيون ومن تابَعَهم على الدليل الأول لجمهور البصريين وهو صدارة أداة الشرط، كما اقتصر حديثهم عن الفاء على الجملة الاسمية فقط، ولم يتحدثوا عن كون هذه الجملة السابقة للأداة طلبية أو مبدوءة بجامد أو غير ذلك مما يستوجب الاقتران بالفاء في حالة اعتبارها جواب شرط.

---

[١٠٧] الدر المصون (٥٩٢/٧).

[١٠٨] انظر: عناية القاضي وكفاية الراضي، (٢٦٦/٦).

[١٠٩] سورة البقرة (الآية: ٢٣).

[١١٠] الدر المصون (٢٠٢/١).

[١١١] انظر: عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٨٩/٤، ١٩٠).

ومما يجعل رأي جمهور البصريين أوجهَ وأقيسَ أنه يُبقي أسلوب الشرط على أصل بنائه ورتبته من حيث الابتداء بالأداة التي لها الصدارة تليها جملة الشرط فجملة الجزاء.

وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فرقًا دلاليًا دقيقًا بين التوجيهين في مثل قولنا: "أنت ظالم إن آذيتني" حيث يقول: «فإن معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازمًا بأن المخاطب ظالم، ثم بدا له أن يعلقه على اشرط، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم، وأما على تقدير الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر، وفرق بين البناءين».[١١٢]

كل هذه الأدلة مجتمعة تجعل رأي جمهور البصريين أحرى بالاتباع والاعتبار في هذه المسألة. ومن ثم يكون التقدير في هذه الآية ما قدره المصنف: (إن كنتم صادقين فافعلوا) بحذف الجواب والاستدلال بالمذكور عليه.

وفي قوله تعالى}ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ[١١٣]{ يقول المصنف: «جواب }لو{ محذوف، تقديره: لو كانوا يعلمون ذلك لما باعوا أنفسهم، وهذا أحسن من تقدير أبي البقاء: لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر؛ لأن المقدر إذا كان مُتصيَّدًا من اللفظ كان أولى».[١١٤]

وهذا التقدير يحتاج إليه كل من المعنى والصناعة؛ ذلك أن الشرط في حاجة إلى جواب ليتم التركيب ويتضح المعنى المراد، وقد فضل المصنف هذا التقدير على تقدير أبي البقاء؛ لأن الأول يعتمد على أصل من أصول الصناعة، وهو أن المقدر إذا كان مُتصيَّدًا من اللفظ كان أولى؛ ذلك«لأن المحذوف لابد له من دليل، ولا شك أن الدليل الملفوظ به في الكلام أقوى من غيره»[١١٥]، وعن هذا المعنى يقول ابن هشام: «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في: ضربي زيدًا قائمًا ضرَبته قائمًا؛ فإنه من لفظ المبتدأ، فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له».[١١٦]

ومن اختيار المصنف ما يوافق أصلا نحويًّا، تناوله لقوله تعالى: }ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ[١١٧]{، حيث يقول: «قوله } ﯳ {الهمزة للإنكار أيضًا، وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها حرف عطف، وكذا

---

[١١٢] عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٩٠/٤).

[١١٣] سورة البقرة من (الآية: ١٠٢).

[١١٤] الدر المصون (٤٧/٢).

[١١٥] محمد عبد الفتاح الخطيب، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠١م. (ص: ٤٠٤).

[١١٦] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م. (١٦٣/٢).

[١١٧] سورة البقرة (الآية: ٤٤).

تتقدم أيضًا على الواو وثم... والنية بها التأخير، وما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدم عليه، تقول: ما قام زيد بل قعدَ؟ هذا مذهب الجمهور، وزعم الزمخشري، أن الهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير، ويقدر قبل الواو والفاء وثم فعلًا عُطف عليه ما بعده، فيقدر هنا: أتغفلون فلا تعقلون.[١١٩]«...[١١٨]

في هذا التوجيه اختار المصنف ما يوافق أصلًا نحويًّا همزة الاستفهام التي جاء هنا للإنكار على نية التأخير عن حرف العطف، وبهذا لا تكون هناك حاجة صناعية لتقدير جملة معطوف عليها، ومن ثَمَّ نلمح في تعبيره (وزعم) رفضًا لتوجيه الزمخشري بالقول بالحذف هنا، وأرى أن اختيار السمين هنا أصح، وذلك من وجهين:-

الأول: الاستناد إلى أصل صناعي، وهو أن همزة الاستفهام موضعها التأخر عن حرف العطف.

الثاني: أن الاستناد إلى هذا الأصل والقول بهذا الاختيار يغنيان عن التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

وفي قوله تعالى: }ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ہ [١٢٠]{، يقول المصنف: «لابد هنا من حذف، واضمم يدك تنضم، وأخرجها تخرج، فحذف من الأول والثاني، وأبقى مقابليهما ليدلا على ذلك إيجازًا واختصارًا، وإنما احتيج إلى هذا لأنه لا يترتب على مجرد الضم الخروج»[١٢١]، والمصنف في ذلك يوافق شيخه أبا حيان الذي يقول: «وفي الكلام حذف؛ إذ لا يترتب الخروج على الضم، وإنما يترتب على الإخراج، والتقدير: واضمم يدك إلى جناحك تنضم، وأخرجها تخرج، فحذف من الأول وأبقى مقابله، ومن الثاني وأبقى مقابله وهو (اضمم)؛ لأنه بمعنى: أدخِل».[١٢٢]

وأتفق مع الدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب الذي يرى أن هذا التقدير فيه تكلف لا حاجة إليه[١٢٣]؛ ذلك أن جواب الأمر (تخرجْ) مترتب على الفعل (اضمم) على اعتبار معنى الإدخال فيه، فتضمين الفعل (اضمم) معنى (أدخِلْ) يغني عن هذا التأويل، لا سيما إذا رأينا أن أبا حيان وتلميذه السمين قد أنكرا هذا التقدير الذي قالا به هنا، وجعلاه ضربًا من التكلف، وذلك في قوله تعالى:{ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى[١٢٤]}، يقول السمين نقلًا عن أبي حيان: «}تخرج{الظاهر أنه جواب لقوله: }أدخِلْ{أي: إن أدخلتها تخرج على هذه الصفة، وقيل: في الكلام حذف تقديره، وأدخِل يدك تدخل، وأخرجها تخرج، فحذف من

---

[١١٨] قال محقق كتاب الدر المصون: لم يقدر الزمخشري هذا التقدير في هذه الآية، وإنما شرحه على مذهب الجمهور، الدر المصون (٣٢٨/١، ٣٢٩).

[١١٩] الدر المصون (٣٢٨/١، ٣٢٩).

[١٢٠] سورة طه (الآية: ٢٢).

[١٢١] الدر المصون (٢٧/٨).

[١٢٢] البحر المحيط، (٣٢٥/٧).

[١٢٣] انظر: بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي (ص: ٣٩٤).

[١٢٤] سورة النمل (الآية: ١٢).

الثاني ما أثبته في الأول، ومن الأول ما أثبته في الثاني، وهذا تقدير ما لا حاجة إليه».[١٢٥]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: }ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ[١٢٦]{. يقول المصنف: «في ناصبِه أوجهٌ: أحدُها: مضمرٌ يَدُلُّ عليه }القارعةُ{، أي: تَقْرَعُهم يومَ يكون، وقيل: تقديرُه: تأتي القارعةُ يومَ. الثاني: أنَّه (اذْكُرْ) مقدَّرًا فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ. الثالث: أنَّه (القارعة) -قاله ابنُ عطية[١٢٧] وأبو البقاء[١٢٨]ومكي[١٢٩] ـــ قال الشيخ: فإنْ كان -يعني ابن عطيةَ- عنى اللفظَ الأولَ فلا يجوزُ للفَصْلِ بين العاملِ(وهو في صلةِ أل) والمعمولِ بأجنبيٍ(وهو الخبرُ)، وإن جَعَلَ القارعةَ عَلَمًا للقيامة فلا يعملُ أيضًا، وإنْ عنى الثاني والثالثَ فلا يَلْتَئِمُ معنى الظرفيةِ معه[١٣٠]. الرابع: أنه فعلٌ مقدرٌ رافعٌ للقارعةِ الأولى، كأنه قيل: تأتي القارعةُ يومَ يكون، قال مكيٌّ: وعلى هذا فيكونُ ما بينهما اعتراضًا وهو بعيدٌ جدًّا منافرٌ لنَظْم الكلام.[١٣٢]»[١٣١]

لما امتنع كون لفظ }القارعةُ{ ناصبًا للظرف }يوم{، إما للفصل بينهما بجملة الخبر: }ما القارعةُ{، أو لكون القارعة علمًا على يوم القيامة، والعلم جامد ليس فيه معنى الفعل فلا يعمل عمله، وجب تقدير عامل محذوف، وفي هذا العامل رأيان:

١- أن يقدر المحذوف فعلًا ضمن جملة فعلية من جنس لفظ القارعة، والتقدير: تقرعهم يوم يكون...أو تأتي القارعة يوم يكون، وهو أولَى التقديرات لاستدلاله بالملفوظ به، وعدم مخالفته للمعنى أو لضوابط الصناعة.
٢- أن يقدر الفعل (اذكر) وعلى هذا يكون }يوم{ مفعولًا به لا ظرفًا، ولا دليل عليه من الكلام، وأن يقدر فعلًا رافعًا لـ}القارعةُ{ الأولى، ناصبًا للظرف، وهذا لا دليل عليه ولا ينقاس.

لقد كان التقدير لديه متوقفًا على حاجة المعنى، ويلائم قوانين الصناعة، فإن كان المعنى لا يتم إلا

---

[١٢٥] الدر المصون (٨/٢١٥)، والبحر المحيط، (٢/١٠٦) .

[١٢٦] سورة القارعة (الآية: ٤).

[١٢٧] انظر: المحرر الوجيز (٥/ ٥١٦).

[١٢٨] انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٣٠١).

[١٢٩] انظر: ابن مكي، مشكل إعراب القران، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ. (٢/ ٨٣٨).

[١٣٠] البحر المحيط

[١٣١] مشكل إعراب القران (٢/ ٨٣٨).

[١٣٢] الدر المصون (١١/ ٩٤).

بتقدير محذوف، أو كان الذهن ينصرف إلى غير المعنى المراد إذا حُمِل النص على ظاهره، أو كانت الصناعة لا تستقيم إلا بهذا التقدير قال بالحذف، وإذا لم يكن المعنى في حاجة إليه، أو كانت الصناعة لا تستقيم به ردّه؛ ذلك لأنه خلاف الأصل، ولا يُعدَل عن الأصل إلى غيره إلا لحاجة، ومن ثم يتبين أن جانبي الصناعة والمعنى كانا متلازمين عنده في تناوله للحذف والتقدير، ولكلٍّ أهميته التي لا تقل عن الآخر، وكذلك اعتبرهما السمين مقياسين للمفاضلة بين التقديرات المختلفة التي ينقلها عن غيره، حيث يختار ما احتاج إليه المعنى ووافق الصناعة، ويُقدمه على ما فقد أحد الشرطين.

ـ الضوابط الصناعية للحذف:

للحذف عدة ضوابط[١٣٣] متعلقة بالصناعة النحوية منها:

١- أنه لا حذف إلا بدليل: وهو ممَّا اتفق عليه العرف النحوي، فالحذف إذا لم دلّ عليه دليل كان ضربًا من العبث والعشوائية، وقد تقدم الحديث عن أدلة الحذف في تمهيد هذا البحث.

٢- أن الحذف خلاف الأصل: إذ الأصل هو الذكر، يقول سيبويه: «اعلم أنه مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك»[١٣٤]؛ لذلك لا يُلجأ إلى الحذف ما أمكن، ولا يكون مستحسنًا إلا لضرورة فنية كالإيجاز وطرح فضول الكلام وطلب الخفة[١٣٥]، يقول الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)-: «إن الحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير».[١٣٦]

٣- ألا يعارض ذلك الحذف قوانين اللغة، واستعمال العرب لها: فالحذف لا يتيسر في كل المواضع[١٣٧]، يقول سيبويه: «ولكنك تضمر بعض ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد»[١٣٨]. فهذه المقولة تصريح بضرورة اتباع أساليب العرب والقياس عليها، وعدم الخروج بهذا القياس إلى ما لم تحذفه العرب من كلامها.

ومن ضوابط تقدير المحذوف:[١٣٩]

١- تحديد مكان المحذوف: يقول ابن هشام: «القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله... إلا عن تعذر الأصل،

---

[١٣٣] انظر: لتفصيل ضوابط الحذف الصناعية وغير الصناعية: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م. (٦٤٤/٢).

[١٣٤] الكتاب (٥٠/١).

[١٣٥] انظر: ضوابط الفكر النحوي (٦٤٤/٢).

[١٣٦] الشريف الرضي، تلخيص البيان، دار الأضواء، بيروت، د. ت (٢٢٥/٢).

[١٣٧] انظر: ضوابط الفكر النحوي(٦٤٥/٢).

[١٣٨] الكتاب (٣٢٤/١).

[١٣٩] انظر: ضوابط الفكر النحوي (١٤٦/٢، ١٤٧).

أو عند اقتضاء أمر معنويّ».[١٤٠]

٢- معرفة مقدار المحذوف: أهو حرف أم كلمة أم أكثر، والمحذوف «ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل».[١٤١]

٣- التدرج في التقدير: ويعني ذلك أنه «استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار ومجرور ممضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تقدر أن ذلك حذف على درجة واحدة، بل على التدريج» فهذا الحذف قد يكون ممَّا كثر في كلام العرب، أو ممَّا قلّ، أو ممَّا يستحسن، أو ممَّا يكره..

٤- جنس المقدر: أي أنه كلما كان المحذوف من جنس المذكور أو معتمدًا عليه كان أولى، يقول ابن هشام: «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن... فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له».[١٤٢]

إن هذه الضوابط الصناعية ـــ إلى جانب شروط الحذف وأدلته التي تعارف عليها النحاة ـــ تجعل ظاهرة الحذف ظاهرة منضبطة خاضعة لقوانين العربية وطبيعتها، والنحاة في تناولهم لها كان هدفهم الأسمى هو المعنى، وفي سبيلهم إلى ذلك لم يفسدوا الصناعة، بل كانوا حريصين على اطراد القواعد، حرصهم على المعنى.[١٤٣]

خاتمة

من خلال هذا العرض لظاهرة الحذف والاستدلال على المحذوف يمكن القول إن تقدير المحذوف يقوم على دليلين رئيسين ويرتبط بهما أيما ارتباط؛ هما السياق والصناعة النحوية، ويتضح هذا الارتباط أكثر ما يتضح في تقدير الجمل المحذوفة؛ لأن الجملة هي الوحدة التي تحتوي حكمًا إسناديًّا تامًّا في الكلام، فارتباطها بالجانب السياقي الدلالي أظهر من ارتباط غيرها بهذاالجانب.

فعناصر السياق اللغوي تعد مفسرًا رئيسًا للجملة المحذوفة، فبِها يُستدلُّ على هذه الجملة وتكوينها وموضعها من الكلام، كما أن السياق غير اللغوي يُعدُّ من أوضح الأدلة والمفسرات للجملة المحذوفة، وهو ما دعا المصنف وغيره من النحاة والمفسرين إلى استحضار السياق بنوعيه؛ اللغوي وغير اللغوي في تفسير ظاهرة الحذف.

---

[١٤٠] مغني اللبيب (ص: ٧٩٩).

[١٤١] السابق (ص: ٨٠٢).

[١٤٢] مغني اللبيب (ص: ٨٠٤).

[١٤٣] انظر: عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ – ١٩٨٢م (ص: ٥١١).

وتدعو الصناعة النحوية أحيانًا إلى تقدير جملة محذوفة، وفي الوقت نفسه تذُلُّ ضوابط الصناعة على كُنه هذا المحذوف وموضعه ومقداره، وأحيانًا تمنع ضوابط الصناعة من القول بالحذف وإن كان المعنى يتحمَّله، ما دفع المصنف إلى التفريق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب. ومع ذلك لم ينفصل المعنى عن ضوابط اللفظ، ولم ينشغل النحاة عن المعنى في سبيل الاهتمام باللفظ، ولعل في الدر المصون دليلًا ساطعًا على هذا، من جهة أنه يسعى إلى المعنى من خلال بيان ظواهر اللغة وتحليلها.

وعلى هذه العناصر اعتمد السمين الحلبي في استجلاء المحذوف وبيان كنهه، وسار على نهج سائر النحاة في الجمع بين السياق والصناعة لخدمة المعنى، وتصور المكونات اللغوية غير الملفوظ بها في إطار يراعي ضوابط الدرس اللغوي.

المصادر والمراجع

ـــ المصادر:

- القرآن الكريم.
- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، الدار المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

ـــ المراجع:

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي البلخي البصري، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ابن الأنباري، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري:
الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٣م.
البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- تمام حسان:
الأصول ـــ دراسة إبستيمولوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء ـــ المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١١ه.

قرينة السياق(بحث قدم في الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير الكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.
اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.

- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، دار الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد:

ـــ الجمل في النحو، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
ـــ دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة. د. ت.

- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:

ـــ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠١٠م.
ـــ اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
ـــ المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـــ١٩٩٩م.

- الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د. ت.
- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- حمدي عبد الفتاح خليل، دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان:

ـــ البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
ـــ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- خالد الأزهري، أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـــ٢٠٠٠م.
- الخطيب القزويني، أبو المعالي جلال الدين محمد بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

- خليل عبد الله عجينة، العلاقات الفعلية في كتاب سيبويه دراسة في التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- الرازي، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، التفسير الكبير= مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- رشيد بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٧٥م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمود زغلول، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة،الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ ـــ ١٩٥٧م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي:

ـــ أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

ـــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

- زهران البدراوي، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
- سامي عياد حنّا، معجم اللسانيات الحديثة، دار لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ابن السرّاج البغدادي، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحميد الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، ١٩٨٨م.
- سعد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية للنشر لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- سعد مصلوح، الأسلوب ـــ دراسة لغوية إحصائية، دار عالم الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفِكَر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـــ ١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري:

الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٨م.

الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى، ١٤١١ه ـــ ١٩٩٠م.
الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م.
لباب النقول في أسباب النزول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

- ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، الأمالي الشجرية، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـــ ١٩٩١م.
- شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، عناية القاضي وكفاية الراضي -حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الخديوية بمصر عام ١٢٨٣هـ.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني، البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى. د. ت.
- صالح ذيب الجبوري، دراسة الظواهر اللغوية والنّحوية في القراءات الواردة في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (أطروحة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م.
- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تفسير الطبري = جامع البيان في أحكام القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ـــ٢٠٠٠م.
- ابن عاشور،محمد الطاهر،التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ ـــ ١٩٨٢م.
- عبده الراجحي:

ـــ التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، القاهرة، ١٩٩٩م.
ـــ دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- عدنان يوسف، أسلوب القسم في اللغة العربية نحويا، جامعة غدير، تركيا ٢٠١٨م.
- عزمي محمد عيال سلمان، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار ومكتبة الحامد، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه.
- ابن عقيل المصري، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون،

١٤٠٠هـ ـــ ١٩٨٠م.

- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي:
إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:

ـــ الإيضاح، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبوعات كلية الآداب، جامعة الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي:
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـــ١٩٩٧م.
- مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، دار المصرية، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.
- ابن الفرخان، أبو سعد جمال الدين علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم، المستوفى في النحو، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي، القاموس المحيط، تحقيق: لجنة من الباحثين بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.
- كاظم فتحي الراوي، أساليب القسم في العربية، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م.
- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.
- الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، معاني القرآن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـــ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٦م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مصر، ٢٠٠٤م.
- محمد أحمد خضير،التركيب والدلالة والسياق دراسة تطبيقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠١٠م.
- محمد حسين علي الصغير، تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، دار المؤرخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- محمد حماسة عبد اللطيف:

النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- محمد راغب الطباخ الحلبي، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تحقيق: محمد كمال، دار القلم العربي، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م.
- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- محمد عليش، حل المعقود من نظم المقصود، تحقيق: أحمد قريد، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- محمد يوسف حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، عالم الكتب، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.
- محمود السعران، علم اللغة (مقدمة إلى القارئ العربى)، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص ـــ سوريا، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، مشكل إعراب القران، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ه.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ه.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي، منشورات دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- نادية رمضان النجار، القرائن بين اللغويين والأصوليين، منشورات جامعة حلوان.
- ناريمان برّاح، النظرية السياقية في الدرس اللساني قديمًا وحديثًا ـــ دراسة مقارنة، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي ـــ أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٤م.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـــ ٢٠٠٠م.

- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد:

ـــ شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

ـــ شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة،١٣٨٣هـ.

ـــ المباحث المُرضية المتعلقة بـ (مَن) الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

ـــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

- هيثم حمّاد الثوابية، من الاحتباك إلى الاعتداد بالمبنى العدمي، منشورات الجامعة الألمانية الأردنية، د. ت.
- هيثم طه ياسين، السمين الحلبي ودراساته النّحوية في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أطروحة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.
- ابن يعقوب المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد، مواهب الفتاح على شرح المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

ـــ الرسائل العلمية:

- صالح هزلة، السياق غير اللغوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير ابن عطية - ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٤م.
- عاشور عبدي، الحذف في القرآن الكريم ـــ دراسة نحوية بلاغية ـــ سورة البقرة نموذجًا، ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦م.
- عبد الرحمن حسن إسماعيل، الحذف والتقدير في القرآن الكريم، دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- عبد الله عبد العزيز الطريفي، اعتراضات السمين الحلبي في الدر المصون على أبي حيان -دراسة نجوية صرفية، ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٠م.
- عبد الله علي عبد الله الهتاري، القسم في القرآن الكريم تركيبًا ودلالة، ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك ١٩٩٩م.
- محمد أحمد سليمان، الحذف والتقدير في كتاب سيبويه، دكتوراه، كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨م.
- محمد عامر معين، الدلالة ونظرية النحو العربي، ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٧م.
- محمد عبد الفتاح الخطيب، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠١م.

ـ الدوريات:

- زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة جامعة واسط، العراق، د. ت، العدد (١٢).
- عماد حسن أبو دبة، الجملة الظرفية وعوارضها التركيبية ـــ دراسة في شعر الإمام الشافعي، مجلة جامعة الأزهر، غزة ٢٠١٣م المجلد(١٥)، العدد(١).
- ياسر أحمد الشّمّالي، السياق اللغوي وأثره في فقه الحديث النبوي، مجلة دراسات العلوم الشرعية والقانون، الأردن ٢٠١١م، العدد(١).

The Concept of Omission from Perspective of Context and Grammar Rules

The estimate of the deleted is based on two main guides and is closely related to them: Context and grammatical rules, And this correlation is most evident in the estimate of deleted sentences, because the sentence is the unit that contains a complete predicate rule of speech, and its relation with the semantic contextual aspect has been demonstrated by the association of others with this aspect. The elements of a linguistic context are a major explanation for the deleted sentence, since they infer this sentence, its composition and its position of speech, Also, the non-linguistic context is also considered one of the clearest evidence and explanation for the deleted sentence, which has led the author, and other grammarians and interpreters to evoke the two types of context. Linguistic and non-linguistic interpretation of the phenomenon of deletion.
The grammatical rules sometimes call for appreciating of a deleted sentence. and at the same time, the rules control indicate the existence, location, and amount of this deleted, and sometimes the rules controls are prevented from saying deleted even if the meaning bears it, leading the author to differentiate between interpretation of meaning and interpretation of expression.
However, the meaning was not separated from the pronunciation terms, and the grammarians were not concerned with the meaning to care for the pronunciation. Perhaps Al-Dor Al-Masoun is a clear proof of this, on the one hand, it seeks meaning by explaining the phenomena of language and its analysis.